

## منع التدخين في جامعة الملك سعود مطلع العام المقبل

<http://www.alriyadh.com/2009/12/25/article484192.html>

المصدر: صحيفة الرياض

الرياض-حمد بن مشخص

تعمل جامعة الملك سعود منذ عدة أشهر على برامج لتطبيق منع التدخين بالجامعة بشكل نهائي وعمدت الجامعة الى خطة طموحة لتحقيق هذا الغرض وتم اعتماد مطلع عام 1432هـ كبداية فعلية لمنع التدخين نهائيا حفاظا على صحة الجميع.

وأوضح الأمين العام المساعد للمركز الوطني لأبحاث الشباب والمشرف العام على مشروع بيئة خالية من التدخين في جامعة الملك سعود الدكتور نزار بن حسين الصالح انه تم البدء بمشروع بيئة جامعية خالية من التدخين الذي سوف يستمر لمدة عام كامل يتخلله العديد من البرامج المتنوعة، وقد دشنت أول فعاليات المشروع الأسبوع الماضي بافتتاح معرض بيئة خالية من التدخين في الجامعة نظمه المركز الوطني لأبحاث الشباب وشارك في المعرض عدد كبير من الكليات والعمادات ووزارة الصحة وجمعية مكافحة التدخين وجمعية واعي وقال الدكتور الصالح منذ أكثر من ستة أشهر والمركز الوطني لأبحاث الشباب يخطط لهذا المشروع الهادف والحيوي للجامعة كما أن اللجان العاملة في المشروع شرعت بالإعداد والتنفيذ قبل ثلاثة أشهر تقريبا وهو يهدف الى جعل الجامعة بيئة خالية من التدخين، ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف منها نشر الوعي والثقافة اللازمة لتغيير اتجاهات وسلوكيات منسوبي وطلاب جامعة الملك سعود نحو التدخين، وتوفير سبل العلاج خلال فترة البرنامج لمساعدة منسوبي وطلاب الجامعة على الإقلاع عن التدخين حفاظا على صحتهم.

توعية صحية

نصائح ذهبية في الإقلاع عن التدخين:

[http://www.aleqt.com/2009/12/25/article\\_322065.html](http://www.aleqt.com/2009/12/25/article_322065.html)

المصدر: صحيفة الإقتصادية

وضع جدول زمني لعدد السجائر التي يدخنها يومياً وتسجيلها في دفتر حتى يتعرف على معدل النقصان الذي سيحفزه على الاستمرار حتى الموعد المحدد للإقلاع أو إعادة النظر في تطبيقات برنامج الإقلاع الذي يتبعه في حالة الإخفاق في تحقيق معدل النقصان المطلوب .

\* للتغلب على الضيق الناتج عن التقليل من كمية تناوله للدخان على المدخن أن يشغل نفسه بأشياء أخرى تنسيه التدخين كالرياضة أو القراءة مثلاً.

\* عدم الاستسلام عند الفشل في المحاولة الأولى واستشعار أن مع العسر يسراً وإعادة المحاولة أكثر من مرة فقد ثبت أن المدخنين الذين أقلعوا عن التدخين من قبل يرجع إلى تكرارهم الكرة أكثر من مرة.

\* ترك بعض الأطعمة والمشروبات التي تساعد على التدخين أو التخفيف منها . أخيراً تذكر أن التبغ محرم بإجماع أهل العلم فمن تركه لوجه الله عوضه الله خيراً منه.

**حائل: تضارب في منع الدخان.. المحال تتلقى «خطابات» بالخطر و«الأمانة» تنفي وجود قرار رسمي**

[http://www.aieqt.com/2009/12/25/article\\_322080.html](http://www.aieqt.com/2009/12/25/article_322080.html)

**المصدر: صحيفة الإقتصادية**



**بشير الزويميل من حائل**

على الرغم من تلقي المحال التجارية في حائل، خطابات رسمية من «الأمانة» و«المجلس البلدي» بمنع بيع الدخان بدءاً من شهر المحرم الجاري، إلا أن بشير السميحان الناطق الإعلامي في أمانة حائل نفى وجود «قرار رسمي حيال ذلك»، مؤكداً أنه ما زال «مقترحاً». وقال: «لم يصدر أي قرار رسمي، ولا يزال ذلك مقترحاً من قبل المجلس البلدي تتم دراسته حالياً من قبل ثلاث جهات هي:

أمانة حائل والمجلس البلدي والإمارة»، مضيفاً: «ننتظر صدور قرار رسمي إما أن يوافق أو يرفض المقترح»، مؤكداً عدم قيام المراقبين الصحيين في أمانة حائل بجولات ميدانية لسحب الدخان من المحال التجارية. إلى ذلك، كشف مصدر مطلع في أمانة حائل، أن معظم المحال التجارية ومحال التموينات الصغيرة التي تباع الدخان حالياً هي محال مرخص لها من قبل أمانة حائل لبيع التموينات الغذائية فقط، وليس الدخان»، لافتاً إلى أن قيامهم ببيعه يعد مخالفة نظامية يجب على مراقبي «صحة البيئة» تطبيق العقوبات في ذلك. وقال: «قد يصدر القرار بحصر بيع الدخان على من يملك رخصة لبيعه، مثل المحال الكبيرة (السوبر ماركت) فقط، ومنع بيعه في المحال الموجودة داخل الأحياء.»

وتوقع مواطنون، أن تنشأ سوق سوداء عند البدء في منع الدخان، وبعدها تلقت المحال التجارية خطابات حظر بيع السجائر، بعدما التزم كثير من المحال بتطبيق الحظر.

وكان المجلس البلدي قد أصدر في تشرين الأول (أكتوبر)، قراراً يقضي بمنع بيع التدخين داخل الأحياء السكنية في مدينة حائل اعتباراً من الأول من المحرم من عام 1431هـ بعد العرض الذي قدمه عدي الهمزاني عضو المجلس البلدي والمشرف على برنامج «حائل بلا تدخين» وتجاوبا مع مطالب عدد من المواطنين يتقدمهم خالد الصبي الذي تابع الموضوع حتى صدور القرار.

وأوضح عدي الهمزاني عضو المجلس البلدي والمشرف على برنامج حائل، أن جمعية مكافحة التدخين في حائل تبنت توضيح خطر هذا الداء على صحة المواطنين وحماية الأطفال كذلك وهو ما تعانيه الجمعية من علاج المدخنين الأطفال بهدف حماية الأطفال والمراهقين ممن هم دون سن الخامسة عشرة من ممارسة هذه العادة وانتشار التدخين في هذه الأوساط، في ظل عدم التزام أصحاب المحال بقصر بيع السجائر على البالغين فقط.

**هل الأجدى مراقبة أسعار المياه الغازية أم أسعار المواد الغذائية؟**

[http://www.aleqt.com/2009/12/25/article\\_321986.html](http://www.aleqt.com/2009/12/25/article_321986.html)

**المصدر: صحيفة الإقتصادية**

**د. سعيد بن علي العضاوي**

استيقظت وزارة التجارة من سباتها مطلع الأسبوع الماضي عندما قررت شركة بيبسي كولا رفع أسعار منتجاتها بنسبة 50 في المائة التي وصلت إلى 100 في المائة. انتقدت الوزارة ما أقدمت

عليه مصانع المياه الغازية في السوق السعودية من رفع الأسعار من دون التنسيق معها وأخذ موافقتها بصفتها الجهة الرسمية الرئيسية التي تراقب حالة الاستقرار داخل الأسواق المحلية بين طرفي الصراع المستهلك والشركات.

ومن حق مصانع المشروبات الغازية أن تتعجب من سر انتقاد وزارة التجارة لها وطلبها مبررات جراء ما أقدمت عليه، فشركة البيبسي ليست الوحيدة التي ترفع الأسعار من دون علم الوزارة، ولم نعهد أن الشركات والمؤسسات تنسق مع وزارة التجارة عند الرغبة في رفع أسعار سلعها، فكثير منها ترفع وتخفّض وتصول وتجول دون رقيب أو عتيد. لماذا هذه الثورة من الوزارة التي عودتنا الصمت المريب والسبات العميق؟ لم نسمع أو نر انتقاد وزارة التجارة لشركات الحديد وهي ترفع أسعار منتجاتها خلال الأعوام الماضية لدرجة أعاققت به سوق العقار وسوق المقاولات والاقتصاد السعودي برمته، كما أن أسعار السلع الأخرى من الملابس إلى الأدوات المنزلية مرورا بالأثاث، فالأطعمة والخضراوات ترتفع وتنخفض من دون التنسيق مع الوزارة وينسب تصل أحيانا إلى 300 في المائة، غير مكترثة بأي جهة حكومية أو غير حكومية.

لقد وصل الحال بوزارة التجارة أن تطاولت عليها الشركات، منها المؤسسات الفردية الصغيرة والمطاعم الشعبية، فالمطاعم على سبيل المثال عادة ما تهددنا برفع أسعار منتجاتها قبيل بعض المواسم كرمضان وعيد الأضحى، لأنها على يقين بأن "التجارة" عاجزة عن حكم السوق فتري أنها القطب الوحيد الذي يتحكم فيها. وقد أخذت هذه التهديدات شكل تكتل ضمني يحمل في طياته تحالفا منظما ومبطنًا. ونعرف أن هذا النوع من التهديد عادة ما يصدر من الشركات المساهمة أو القابضة، إما أن يكون منبعه أبسط أنواع المشاريع وفي وسائل الإعلام الرسمية فلم يقدم عليه إلا المطاعم وشركات الأغذية السعودية.

أين "التجارة" من كل هذا؟ فلم نسمع أو نر أي ردة فعل، كما تفعل الآن مع مصانع البيبسي. وأنا هنا لا أقف محاميا ومدافعا عن مصانع المياه الغازية، وليس لدى أدنى مصلحة في رفع أسعارها أو تخفيضها أو تقديم منتجاتها مجانا، ولكن كلنا نعرف القاعدة البسيطة التي تقول "علينا أن نبدأ بالمهم فالمهم"، فهل من الأجدى ملاحقة مصانع المشروبات الغازية أم طلب مبررات لرفع أسعار المواد الغذائية والحديد خلال الأعوام الماضية، التي مكنت سنين تستغل السوق وما زال بعضها مستمرا في غيه حتى الآن.

لقد ابتعدت "التجارة" عن أداء مهمتها كمؤسسة حكومية وأصبحت أقرب ما تكون إلى جمعية لحماية المستهلك تكتفي بالوعظ، والتوعية، وتنوير المستهلكين. وأبلغ استدلال على هذا ما تقوم به بعض فروع الوزارة من تحذير الناس من شراء مستلزماتهم من المحال التي يُطلق عليها "محال أبو ريالين" المنتشرة في أغلبية المدن السعودية. تقوم بعض فروع التجارة بتحذير المستهلكين من هذه المحال بحجة رداءة الجودة تارة والخطر على الصحة والبيئة تارة أخرى، في الوقت الذي تمنحها الترخيص وتستوفي منها الرسوم. ولا نريد أن نسهب حول محال "أبو ريالين" التي تعرف في الأسواق الدولية بـ "فاميلي دولار Family Dollar" أو "دولار تري" Dollar Tree، لأنه سيكون لنا معها وقفات في مناسبات قادمة - بإذن الله، نبين كيف تعاملت معها وزارات التجارة حول العالم وكيف تصدت لها عمالقة الخصومات كشركتي وال مارت وتارقت. نعود إلى الموضوع ونقول إذا كانت الوزارة جادة في إعادة سيطرتها على الأسواق فإننا نرى أن تقف على استراتيجيات تسعير السلع الضرورية كالمستلزمات الغذائية الأساسية مثل

الحليب والأرز والفواكه، إضافة إلى أسعار المستلزمات الطبية، فالإحصاءات تشير إلى أن أسعار الأدوية في السعودية من أعلى دول العالم.

أما المياه الغازية، فإن ارتفاع أسعارها ربما يؤدي إلى انخفاض استهلاكها، لأن بعضهم يرى أن مضار الغازيات تقترب من مضار التبغ، بمعنى أن مضارها على صحة الإنسان تقترب من مضار السجائر، فإذا زادت أسعارها ربما يفكر كثيرون في الإحجام عن شرائها لأن قيمتها تزيد على منفعتها. كما أنها من السلع التي تدور الشكوك حول مصادر تكوينها، فالشائعات تقول إن سر صناعة المياه الغازية و"الكولا" بالذات ما زالت في طي الكتمان ولا تعلم حتى الشركات الموزعة سر مكوناتها، ولم نر أي تكذيب من الشركات المنتجة للمشروبات الغازية حول هذه الشائعات.

وهنا أختم وأقول: هل تريد وزارة التجارة عند طلبها المبررات من شركة بيبسي حيال رفع أسعار منتجاتها أن تقنعنا بأنها على علم بكل ما يدور في الأسواق المحلية وأنها قادرة على إدارة الأسواق بكل تعقيداتها رغم محدودية مواردها البشرية، وتقادم آلياتها الرقابية، وضعف هيكلها التنظيمية؟ فحسب علمنا أنها لو اجتمعت بكل طاقمها الإداري والوظيفي لما استطاعت أن تدير وتراقب سوقا واحدة من أسواق مدينة الرياض. فما عليها إلا أن تجمع قواها وتراقب أسعار السلع الضرورية فقط التي يعبث بها المنتجون، والموزعون، وتجار الجملة والتجزئة والمؤسسات الفردية البسيطة حتى أصحاب البسطات على الأرصفة. وللحديث بقية.

**اليابان تتجه لخفض الإنفاق والأسواق تبدي تحفظها**

[http://www.aleqt.com/2009/12/25/article\\_322014.html](http://www.aleqt.com/2009/12/25/article_322014.html)

**المصدر: صحيفة الإقتصادية**

محافظ بنك اليابان ماساكي شيراكاوا يلقي كلمة خلال اجتماع مجلس المستشارين الذي عقده اتحاد الأعمال الياباني أمس في طوكيو. الفرنسية

طوكيو - رويترز:

من المرجح أن تعتمد الحكومة اليابانية إلى تقليص خطط الإنفاق التي قررتتها خلال حملتها الانتخابية في وقت سابق من هذا العام للمساعدة في السيطرة على أعباء الديون الكبيرة لكن سوق السندات أبدت تحفظا على خطط زيادة إصدار سندات طويلة الأجل.

وسيطمنن قرار الحكومة بالتراجع عن عودها خلال حملتها الانتخابية الرئيسية التي قادتها إلى

الحكم في أيلول (سبتمبر) سوق السندات بأنها تستطيع تحقيق ما التزمت به من قصر إصدارات السندات الحكومية الجديدة على 44 تريليون ين. لكن مصادر حكومية قالت إن وزارة المالية تعتزم زيادة إصدار السندات لأجل 30 عاما في السنة المالية 2010 / 2011 مما يمكن أن يضيف ضغوطا أكبر على سوق تشعر بالقلق بالفعل على الانضباط المالي للحكومة.

وقال كاتسوتوشي اينادوم استراتيجي الدخل الثابت لدى ميتسوبيشي يو إف جي سيكيوريتيز في طوكيو "الإنفاق المالي يرتبط على الأرجح بالإيرادات وإصدار السندات ولكن بالكاد فقط، تراجعت الحكومة بشأن خفض المصروفات وتوجيه الإنفاق. وأنا لذي شكوك خطيرة بشأن قرار بيع مزيد من السندات طويلة الأجل. وتعني المشكلات المالية أن عوائد السندات لأجل 30 عاما تحمل بالفعل علاوة إضافية."

وتخلى رئيس الوزراء الياباني يوكيو هاتوياما عن خطط التخلص من الرسوم الإضافية على البنزين ووافق على رفع الضرائب على السجائر وخفض إنفاق الأشغال العامة في استجابة لانخفاض غير مسبق في الإيرادات الضريبية هذا العام. ويحذر اقتصاديون من أن خفض الإنفاق على الأشغال العامة سيعرقل النمو العام المقبل. وقال محللون إن توجه الحكومة لتقليص بعض المشاريع وبعد ذلك إطلاقها الوعود بالإنفاق على إجراءات جديدة زرع الثقة في الإدارة التي تقلدت منصبها منذ ثلاثة أشهر.

وعلى صعيد السوق، ارتفع مؤشر نيكي القياسي للأسهم اليابانية 1.5 في المائة ليغلق على أعلى مستوى في ثلاثة أشهر أمس، بعد أن عزز هبوط الين أسهم المصدرين. وقفز سهم "كانون" بعد أن فازت الشركة بموافقة الجهات التنظيمية في الاتحاد الأوروبي على الاستحواذ على شركة هولندية، وزاد مؤشر نيكي لأسهم كبريات الشركات اليابانية 158.89 نقطة ليغلق على 10536.92 نقطة، مسجلا أعلى مستوى منذ 24 أيلول (سبتمبر)، وصعد مؤشر مؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1.2 في المائة إلى 913.72 نقطة.